مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية في دعم الاقتصاد الوطني

The contribution of small and medium enterprises active in the food industry to support national economy

يعقوبن صليحة[1] *،

[1] جامعة الجزائر 3

تاريخ الاستلام: 2020/04/11؛ تاريخ القبول: 2020/05/25؛ تاريخ النشر: 2020/06/30

ملخص تهدف هذه الدراسة الى معرفة أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ومدى قدرتها على تحقيق التنويع الاقتصادي، ثم تسليط الضوء على الصناعة الغذائية كونها تشكل 80 % من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وقد توصلنا الى أن هذا القطاع يمثل جزءا هاما من الاقتصاد الوطني ويساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية كالتشغيل، القيمة المضافة والتصدير، الا أنه مازال يعاني من العديد من المشاكل التي تعرقل تطوره خاصة في قطاع الصناعة الغذائية الذي يبقى بعيد تماما عن تحقيق الاكتفاء الذاتي، بسبب تذبذب الإنتاج، وغياب المنافسة الحقيقية والنوعية، بالإضافة الى صعوبة تسويق منتجاتها، وارتفاع تكاليف الإنتاج.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات صغيرة ومتوسطة، صناعة غذائية، تنمية اقتصادية، اقتصاد جزائري.

تصنيف JEL: L66:R11 ؛J21: O11

Abstract: This study aims to know the importance of small enterprises and medium-sized in the Algerian economy and its ability to achieve economic diversification, and then highlight the food industry they constitute 80% of all small enterprises and medium-sized in Algeria, we have found that this sector is an important part of the national economy and contributes effectively in economic development such as employment, , value-added and export, but it still suffers from many problems that hinder private development especially in the food industry, which remains far from fully achieving self-sufficiency, due to fluctuations in production, and the absence of real competition and qualitative E, in addition to the difficulty of marketing their products, and rising production cost

.**Keywords**: Small & medium enterprises, Food Industry, economical development. The Algerian economy

تمهيد:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية، فلقد أثبتت قدرتها في حل المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة، حيث أخذت معظم الدول النامية تركز الجهود عليها وذلك بتشجيع إقامة هذه المؤسسات، ويأتي الاهتمام المتزايد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نظرا لقدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة، وقدرتها على توفير فرص عمل جديدة، ومساهمتها في زيادة الصادرات، إضافة إلى ما تتمتع به من مزايا في مجالات المهارات التنظيمية، واستيعاب التكنولوجيا الجديدة.

ويعتبر قطاع الصناعات الغذائية من القطاعات المهمة التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حيث تأتي أهميته من كونه أحد الفروع الأساسية لقطاع الصناعات التحويلية التي بدورها تساهم مباشرة في زيادة الإنتاج المحلي والدخل الوطني، كما يعد حلقة وصل بين القطاعين الزراعي والصناعي، وكذلك تكمن أهميته في علاقته المباشرة بإنتاج الغذاء في شكله الخام كونه يعتبر أحد المدخلات الأساسية لها، الا أنه يعاني من مشاكل عديدة

* المؤلف المرسل: الإيميل: yakouben.saliha@univ-alger3.dz

P-ISSN: 2710-8848

انعكست سلبا على كفاءة أدائها، فرغم الجهود المبذولة إلا أن واقع هاته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يزال بحاجة للعمل من اجل النهوض به من خلال حصر الصعوبات والمعيقات التي تواجه عمل هاته المؤسسات من أجل تجاوزها وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

إشكالية الدراسة:

بناء على ما تم طرحه سابقا، ومن أجل مناقشة الموضوع من بعض جوانبه، حاولنا الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية :**كيف يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في الصناعة الغذائية أن تساهم في دعم الاقتصاد الجزائري؟**

وللإجابة عن هذه الإشكالية طرحنا جملة من الأسئلة الفرعية التالية:

-ماذا نقصد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة الغذائية وفيما تكمن أهميتهما؟

-ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعة الغذائية في الجزائر؟

- ما هي طبيعة الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعة الغذائية؟

أهداف الدراسة:

-التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم الخصائص التي تميزها؛

- تسليط الضوء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات الغذائية ومكانتها في الاقتصاد الجزائري؛

- التعرف على المشاكل والعراقيل التي تعترض سبيل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية؛

منهجية الدراسة: تماشيا مع طبيعة الموضوع وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلاءم وطبيعة الموضوع، ولقد ركزنا على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة البرامج التنموية وصدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18-01 الصادر في 12-12-2001. والذي يعد نقطة تحول هامة في بناء الاستراتيجيات والبرامج التنموية لهذه المؤسسات.

II.الإطار المفاهيمي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الغذائية:

II.1.الإطار المفاهيمي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

II. 1.1.تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

هنا سنكتفي بالتطرق إلى تعريف المشرع الجزائري لهذه المؤسسات، من خلال تناول تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتعديلات التي طرأت علية بداية من سنة 2017 إثر صدور القانون التوجيهي الجديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا للقانون التوجيهي 01-18لسنة 2001:

وفق المادة 05 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 الصادر في 12-12-2001، تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها كل مؤسسة مهما كانت طبيعتها القانونية تقوم بإنتاج السلع و/ أو الخدمات:

-تشغل من 01 إلى 250 شخصا.

-لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (02) دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500مليون دينار).

-تستوفي معيار الاستقلالية. والجدول الموالي يلخص المعايير القانونية السابقة.

الجدول رقم 01: معايير تصنيف وتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب القانون01- 18

المؤسسة	العمال (عامل)	رقم الأعمال (دينار جزائري)	الحصيلة السنوية (دينار جزائري)
مصغرة	من 01إلى 09	أقل من 20مليون	أقل من 10مليون
صغيرة	من 10إلى 49	أقل من 200مليون	أقل من 100مليون
متوسطة	من 50إلى 250	من 200مليون إلى 2مليار	من 100إلى 500مليون

المصدر: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 الصادر في 12-12-2001، الجريدة الرسمية، العدد 77، المؤرخة في 15-12-2001، ص ص 8-9.

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا للقانون التوجيهي 02-17 لسنة 2017

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق القانون رقم 02 - 17 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق ل 10 يناير لسنة 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة وفي مادته الخامسة من هذا القانون الجديد، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات التي تشغل من 1إلى 250 شخصا، وأن لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 ملايير دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 1مليار دينار جزائري وتستوفي معايير الاستقلالية الذي يعتبر أن المؤسسة المستقلة كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

-**المؤسسة الصغيرة جدا:** تشغل من 1 الى 9 عمال، تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 40 مليون دج أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 20 مليون دج .

-**المؤسسة الصغيرة:** تشغل من 10 الى 49 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 400 مليون دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 200 مليون دج.

-**المؤسسة المتوسطة** :تشغل من 50 إلى 250عامل وتحقق رقم أعمال سنوي ما بين 400 مليون دج و4 ملايير دج، أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين 200و 1 مليار دج. ويمكن تلخيص تعريف ومعايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب القانون 02 -17 في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المعايير الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي(دج)	الحصيلة السنوية (الميزانية)(دج)
مؤسسة مصغرة	1- 9	أقل من 40مليون	أقل من 20مليون
مؤسسة صغيرة	10- 49	أقل من 400مليون	أقل من 200مليون
مؤسسة متوسطة	50-250	400مليون إلى 4ملايير	من 200إلى 1مليار

المصدر: بالاعتماد على: المادة الثامنة والتاسعة والعاشرة من القانون رقم02-17 المؤرخ في 10جانفي 2017 والمتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الجريدة الرسمية، العدد 02، المؤرخ في 11 جانفي2017 ص ص 05-06

ولقد فصل القانون الجديد في حالة صنفت المؤسسة في فئة وفق عدد عمالها، وفي فئة أخرى وفقا لرقم أعمالها أو مجموع حصيلتها، وأعطى الأولوية لمعيار رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة لتصنيفها، كما أن المشرع أشار بأن تجاوز الحصيلة السنوية للحدود السابقة لا يفقدها صفة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، إلا إذا استمرت هذه الوضعية لمدة

سنتين ماليتين متتاليتين، وترك إمكانية مراجعة الحدود المتعلقة برقم الأعمال والحصيلة السنوية عند الحاجة حسب المادة 13من نفس القانون، وهذا بهدف تسهيل تكييف مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب تطورات الاقتصادية الوطنية والدولية. (القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة رقم 02-17 المادة 11، 12، الصادر في 2017، ص: 6)

II. 1. 2.خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في بناء الاقتصاد الوطني وتظهر أهميتها من خلال استغلال الطاقات والإمكانات وتطوير الخبرات والمهارات، كونها تعتبر أحد أهم روافد العملية التنموية مما جعلها تستحوذ على خصائص معينة تميزها عن غيرها نوجزها فيما يلي: (بوزيدة ، زين، 2015، ص 47)

- ✓ عنصر العمل: أغلب المجالات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بكثافة عنصر العمل، وهو ما يتناسب مع فنون الإنتاج البسيطة خاصة في البلدان التي تفتقر الى رؤوس الأموال؛
- ✓ اختيار السوق حيث تتجه أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى الأسواق الصغيرة والمحدودة والتي لا تثير اهتمام المؤسسات الكبيرة؛
- ✓ لا تتطلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوادر إدارية ذ ات خبرة كبيرة مما ينعكس على تكلفة الإنتاج، كما أن هذه المؤسسات تستعمل طرق تسيير غير معقدة وبسيطة؛
- ✓ القدرة على جلب المدخرات الصغيرة بطرق فعالة تتلاءم وظروف الدول النامية، والقدرة على الانتشار في كل فروع النشاط الاقتصادي؛
- ✓ لا تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على كثافة التنظيم المتسم بالتعقيد الذي يتطلب مستويات متعددة مثلما هو موجود في المؤسسات الكبيرة، الأمر الذي يؤدي الى عرقلة التسيير الحسن؛
- ✓ تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور مؤثر في دعم ورفع الكفاءات الإنتاجية للمؤسسات الكبيرة؛
- ✓ تعتبر التقنيات المستخدمة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة بسيطة وغير مكلفة، إضافة الى أنها تستخدم موارد ومواد خام محلية، وهذا بما يناسب حالة الدول النامية بتجنب ارهاق لميزانية العملة الصعبة للدول من خلال تقليل الاستيراد؛

II. 2.ماهية الصناعات الغذائية:

تعتبر الصناعة الغذائية من أهم فروع القطاع الصناعي، إذ يرتكز هذا النشاط الصناعي على تحويل المواد الخام الزراعية الغذائية إلى سلع ومنتجات جاهزة وشبه جاهزة لإشباع الحاجات الإنسانية.

II. 2. 1.تعريف الصناعة الغذائية:

تعرف الصناعات الغذائية على أنها (بكريتي، 2017-2018،ص:123):

"الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل الخدمات الزراعية وفقا لمواصفات محددة، لهذا تعمل هذه الصناعات على بقاء المنتجات الغذائية صالحة للاستعمال أطول مدة ممكنة بفضل طرق التحويل والحفظ والتصبير والتكييف...الخ، والاستعمال تماشيا مع الشروط الجديدة للمستهلك والتي يفرضها التطور الحضاري."

" التطبيق العملي للعمل والتكنولوجيا بهدف إعداد وتصنيع وحفظ وتسويق المواد الغذائية باستخدام نتائج وأسس العلوم الأخرى في تصنيع الأغذية لزيادة عمرها التخزيني والمحافظة على قيمتها الغذائية وجودتها".

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن القول أن الصناعة الغذائية فرع من فروع الصناعات التحويلية، إذ يرتكز نشاطها على تحويل الخامات النباتية و الحيوانية إلى منتجات غذائية تلبي الحاجات الإنسانية.

II 2. 2.أهداف الصناعة الغذائية:

تسعى الصناعة الغذائية الى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها (مصنوعة، 2014 ، ص:10):

- توفير المنتجات الغذائية بالكم والكيف المناسب وفي الوقت المناسب؛
- حفظ المواد الأولية ذات الطبيعة الزراعية بالشكل الذي يسمح حمايتها من التلف إلى وقت استهلاكها أو تحويلها؛
- توفير نظام متكامل لحماية المستهلك من خلال تقديم منتجات آمنة وصحية؛
- الالتزام باحترام المواصفات العلمة للجودة في ميدان الصناعة الغذائية بغرض تحسين المنتجات الغذائية؛
- تسهيل فرص المستهلك في إشباع حاجاته الاستهلاكية وذلك من خلال السهر على تقديم منتجات تتناغم وتفضيلاته وأذواقه؛
- تدعيم المنتجات الغذائية بالمواد المحسنة والمعززة للقيمة الغذائية من خلال إضافة بعض الأملاح المعدنية أو الفيتامينات المغذية؛
- ترقية منظومة الإنتاج الحديث وذلك في إطار التكيف مع التطور التكنولوجي

III. تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر وأهميتها الاقتصادية:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، الأمر الذي دفع السلطات العمومية الى تهيئة المناخ التشريعي لنشاط هذه المؤسسات.

III .1. مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

ويمكن الإشارة إلى أن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر مر بثلاث مراحل، تتمثل في: (بوسالم وأخرون، 2017، ص: 4)

المرحلة الأولى :(1963-1982) اعتماد الجزائر غداة الاستقلال النظام الاشتراكي الذي يقوم على تحكم الدولة في القوى الاقتصادية للتنمية وإعطاء الأولوية للقطاع العام على حساب القطاع الخاص، وهذا ما أدى إلى تهميش دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبقي تطور القطاع الخاص محدودا على هامش المخططات الوطنية.

-المرحلة الثانية :(1982-1988) حظي القطاع الخاص لأول مرة بعد صدور قانون 82 -11المؤرخ في 21 أوت 1982 والمتعلق بالاستثمار الوطني الخاص بدور في تحقيق أهداف التنمية الوطنية إلا أنه لم يشجع على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بسبب تحديد سقف الاستثمارات مما أدى إلى توجيه جزء من الادخار الخاص نحو نفقات غير منتجة، كما كان هناك تمييز بين القطاع العمومي الذي أعطت له كل العناية والرعاية في إطار الاستثمار والإنتاج، فيما وجه القطاع الخاص استثماراته نحو إنتاج السلع الاستهلاكية وليس باتجاه الإنتاج الصناعي؛

-المرحلة الثالثة: انطلاقا من سنة 1988 : النتائج السلبية المسجلة على مستوى مختلف القطاعات دفعت إلى تبني اقتصاد السوق كخيار بديل، ومن أجل ذلك:

-اصدار قانون النقد والقرض في 14أفريل 1990 مكرسا مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي وتشجيع الشراكة، فهو يفتح المجال لكل أشكال مساهمة الرأسمال الأجنبي ويشجع كل أشكال الشراكة.

-اصدار قانون ترقية الاستثمار في 05-10-1993 لتعزيز إرادة تحرير الاقتصاد والذي نص على المساواة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب أمام القانون، الحق في الاستثمار بحرية، إنشاء وكالة لدعم الاستثمارات ومتابعتها (APSI) ؛

-اصدار الأمر رقم 01-03 في 20-08-2001 الخاص بتطوير الاستثمار والذي يهدف إلى إعادة تشكيل شبكة الاستثمار وتحسين المحيط الإداري والقانوني، وصدور كذلك القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 المؤرخ في 12-12-2001 والذي يهدف إلى تحسين المحيط الخاص بها؛

III. 2.تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

للتعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نقوم باستعراض عدة إحصائيات تتضمن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، توزيعها حسب النشاط الاقتصادي، توزيعها الجغرافي، بالإضافة الى دورها في التشغيل ومساهمتها في كل من القيمة المضافة والناتج المحلي.

أولا: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

شهد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، وهذا ما يدل على أهمية الدور الذي تلعبه الهيئات المرافقة في خلق العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والجدول التالي يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الجدول رقم 03: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة(2001-2018)

السنوات	العدد	السنوات	العدد	السنوات	العدد	السنوات	العدد	السنوات	العدد
2001	245348	**2005**	342788	**2009**	587494	**2013**	619072	**2017**	1074503
2002	261853	**2006**	376767	**2010**	619072	**2014**	852053		
2003	288577	**2007**	410959	**2011**	659309	**2015**	934569	**2018**	1093170
2004	312959	**2008**	519526	**2012**	711832	**2016**	1022621		

Source: Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information. Bulletin d'information statistique de la PME : sur le site : http://www.mdipi.gov.dz consulté le 05/08/2019

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ التطور التصاعدي الذي شهدته الجزائر في مجال انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001، فلقد انتقل عددها من 245348 مؤسسة سنة 2001 الى 1093170 مؤسسة في نهاية السداسي الأول من سنة 2018 ويرجع ذلك إلى المجهودات المبذولة في تحسين مناخ الاستثمار وآليات الدعم والمرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم اتخاذها من طرف الدولة ، خاصة التسهيلات والتحفيزات الضريبية التي جعلت الاقبال على هذا النوع من النشاطات يرتفع، بالإضافة إلى ارتفاع الحس المقاولاتي لدى الجزائريين واتجاههم أكثر نحو إنشاء مؤسساتهم الخاصة.

ثانيا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

يتكون قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، والعمومية والنشاطات الحرفية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 04: تطور تعداد م. ص. م حسب الشكل القانوني للفترة (2001-2018)

المؤسسة	مؤسسات خاصة		مؤسسات عامة		صناعات تقليدية		المجموع
السنة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
2001	-	-	-	-	64677	26،36	245348
2002	189552	72،38	778	0،29	71523	27،31	261853
2003	207949	72،06	788	0،27	79850	27،67	288.577
2004	225449	72.03	778	0.24	86732	27.71	312 959
2005	245842	71.71	774	0.25	96072	28.02	342 788
2006	269806	71.61	739	0.19	106222	28.19	376 767
2007	269806	71.52	666	0.16	116347	28.31	410 959
2008	392013	75.45	626	0.12	126887	24.42	519 526
2009	455398	72.85	591	0.094	169080	27.04	625 069
2010	482892	78.00	557	0.089	135623	21.90	619 072
2011	511856	77.63	572	0.086	146881	22.27	659 309

711 832	22.58	160764	0،08	557	77.33	550511	**2012**
777 816	22.63	175676	0.07	557	77.36	601583	**2013**
852 053	22.83	194562	0.06	542	71.1	656949	**2014**
934 569	23،23	217142	0.06	532	76،71	717424	**2015**
1 022 621	23.00	235242	0.04	390	76.96	786989	**2016**
1 074 503	22،55	242322	0،02	267	77،43	831914	**2017**
1 072 908	22.09	241494	0 .02	262	77.89	851414	**2018**

Source: Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information.

Bulletin d'information statistique de la PME : sur le site : http://www.mdipi.gov.dz consulté le 05/08/2019

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر خاصة في القطاع الخاص، في حين تشهد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة تراجعا واضحا، فالمؤسسات الخاصة تمثل الأغلبية بنسبة تفوق 70 %من مجموع تعداد المؤسسات، وهذا يعود إلى سلسلة الإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وكذا عمليات الخصخصة التي مست معظم المؤسسات الاقتصادية العمومية EPE مما ترتب عنه تقلص عددها خلال السنوات الأخيرة، بالإضافة الى توجه الدولة نحو خوصصة المؤسسات العمومية وإعادة تنظيم القطاع العمومي وسعيها لترقية القطاع الخاص، كما نلاحظ تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحرف التقليدية وهذا مراده رغبة الدولة في تشجيع السياحة، لكنه عدد قليل جدا مقارنة بالمجهودات المبذولة في تكوين الحرفيين والمهنيين. وهو ما يمكن تفسيره بتباطؤ وتيرة نمو القطاع السياحي في الجزائر.

ثالثا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من حيث المناطق الجغرافية:

إن التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، يشهد اختلالا في التوازن ما بين ولايات الشمال، الهضاب والجنوب، فمعظمها يتمركز في الشمال وهذا راجع لارتفاع الكثافة السكانية في تلك المناطق مقارنة بالجهات الأخرى كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 05: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من حيث المناطق الجغرافية

السنوات	2016		2017		السداسي الأول 2018	
المنطقة	عدد م ص م	النسبة المئوية	عدد م ص م	النسبة المئوية	عدد م ص م	النسبة المئوية
الشمال	400615	%69.56	424659	69%69,	438260	70%
الهضاب العليا	125696	%21.83	133177	6%21,8	136899	22%
الجنوب	49595	%8.61	51508	45%8,	53060	8%
المجموع	**906 575**	**%100**	**609344**	**%100**	**628219**	**%100**

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines, (mai 2018), Bulletin d'information Statistique de la PME, Données de l'année 2017, N°32 p 11

- Ministère de l'Industrie et des Mines، (novembre 2018)، Bulletin d'information Statistique de la PME، Données 1er semestre 2018، N°33 p 11

- Ministère de l'Industrie et des Mines، (mai 2017)، Bulletin D'information Statistique de la PME، Données de l'année 2016، N°30 p 11

حسب الجدول أعلاه نلاحظ أن ولايات الشمال تهيمن بأكبر حصة تصل إلى أكثر من 70 %من مجمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر، وذلك نظرا للتجمع السكاني الكبير الذي تعرفه هذه الولايات إضافة إلى توافر الهياكل القاعدية اللازمة لنشوء وديمومة نشاط هذه المؤسسات، ثم تلي منطقة الهضاب العليا ب22 %، وأخير منطقة الجنوب ب 8 % .

رابعا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط:

يمكن توضيح أهم المجالات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 06: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على النشاطات الاقتصادية

قطاعات النشاط	2016		2017		السداسي الأول 2018	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الخدمات والمهن الحرة	513647	50،25	548.195	51,03	338 201	51.367

الصناعات التقليدية	235242	23،01	242.322	22,56	241 494	22.096
البناء والأشغال العمومية	174848	17،10	179.303	16,69	182 477	16.696
الصناعات التحويلية	89597	8،76	94.930	8,84	97 728	8.942
القطاع الفلاحي	6130	0،60	6.599	0,61	6 877	0.629
والطاقة والمناجم	2767	0،27	2.887	0,27	2 936	0.269
المجموع	**1 022 631**	**100**	**1.074.236**	**100**	**1 092 908**	**100**

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines, (mai 2018), Bulletin d'information Statistique de la PME, Données de l'année 2017, N°32 p 11

- Ministère de l'Industrie et des Mines، (novembre 2018)، Bulletin d'information Statistique de la PME، Données 1er semestre 2018, N°33 p 11

- Ministère de l'Industrie et des Mines، (mai 2017)، Bulletin d'information Statistique de la PME، Données de l'année 2016, N°30 p 11

خلال الجدول أعلاه نلاحظ احتلال قطاع الخدمات والمهن الحرة الصدارة من حيث عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم انشاؤها بنسبة تقدر أكثر من 51%، وتعتبر تلك الناشطة في مجال النقل والمواصلات، والتجارة الأكثر تشكيلا لهذا القطاع، ويعود التوجه إلى هذا القطاع إلى ما يعود به من أرباح سريعة على أصحابه في ظل نسبة قليلة من المخاطرة بالإضافة إلى أن هذا النوع من المشاريع لا يحتاج رؤوس أموال كبيرة أو كثافة في اليد العاملة مما يجعله الأكثر جاذبية من طرف المستثمرين الجزائريين مقارنة بالمشاريع الأخرى. ثم تلي الصناعات التقليدية بنسبة بلغت أكثر من 22%، وهذا يعود لزيادة عدد الحرفيين في هذا القطاع، بالإضافة الى الاستراتيجية التي وضعتها الدولة للنهوض بقطاع الصناعات التقليدية وتنميته. ثم يلي قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة قاربت 16,69%، ويعتبر من أكثر القطاعات استقطابا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في العشرية الأخيرة، وهذا راجع الى سياسة الدولة الرامية إلى تدارك التأخر في المشاريع الحكومية لاسيما في مجال بناء السكنات العمومية والبنى التحتية، ونظرا حتمية التعمير والبناء والتشييد التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال مما شجع على قيام مقاولات خاصة في هذا الشأن، نظرا لضخامة حجم المشاريع المسجلة خلال هذه الفترة. ثم تأتي فروع النشاط الصناعات التحويلية بنسبة بلغت أكثر من 8%، وتتمثل أهم فروعها في الصناعات الغذائية، مواد البناء والخشب والورق، فرغم الجهود المبذولة في هذا القطاع الا أنه يبقى ضعيفا من حيث استقطابه للمقاولين الخواص، وهذا نظرا لتفضيلهم المشاريع اقل مخاطرة وعدم المجازفة في الاستثمارات ذات درجة كبيرة من المخاطرة.

وأخيرا يأتي القطاع الفلاحي بنسبة لم تتعدى 0,61% وفروع نشاط الهيدروكربونات والطاقة بنسبة ضعيفة لم تتجاوز 0,27%من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2017، وهذا راجع لقلة المردودية وكثافة اليد العاملة والجهود الكبيرة اللازمة بالنسبة للقطاع الفلاحي، أما فيما يخص قطاع الطاقة والمناجم فيبقى حكرا على القطاع العام، وهذا باعتباره أحد النشاطات الاستراتيجية والحساسة الذي يشكل قاطرة الاقتصاد الجزائري.

وعليه يبدو جليا أن أغلب المشاريع لم تكن مشاريع منتجة، بل أغلبها خدمية، ونجد نسبا ضئيلة بالنسبة للمشاريع الصناعية والفلاحية، هذه المشاريع التي تتلاءم أكثر ومتطلبات التنمية في الجزائر لا تحظى بإقبال من طرف صغار المستثمرين، يرجع ذلك لكون المؤسسات الخدمية أكثر جاذبية في ظل بيئة الأعمال في الجزائر وتمنح فرصا كبيرة للاستثمار وعائدات معتبرة.

III. 3.مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المتغيرات الاقتصادية الكلية:

ان انخفاض مداخيل الجزائر من البترول دفعها إلى إحداث تغييرات جزئية في القطاع المؤسساتي، فعمدت الى انتهاج استراتيجية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من أجل توفير مناصب شغل لامتصاص البطالة وخلق قيمة مضافة، وزيادة الناتج الداخلي الخام.

أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة:

القيمة المضافة هي الفرق بين قيمة الإنتاج عند كل مرحلة من مراحل الإنتاج لسلعة، وقيمة السلع الوسيطة التي تدخل في تركيب هذه السلع عند كلّ مرحلة، وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات المساهمة في القيمة المضافة في الجزائر سواء كانت تابعة للقطاع العام أو الخاص والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 07: تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة

الوحدة: مليار دج

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القطاع العام	344،87	704,05	749,86	686,59	816.8	827.53
القطاع الخاص	2239،56	2740,06	3153,77	3551,33	4162.02	4681.68
المجموع	2383،71	3444,11	3903,63	4237,92	4386،55	5509.21
السنوات	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
القطاع العام	923.34	793.38	893.24	1187.93	1313.36	1414.65
القطاع الخاص	5137.46	5813.02	6741.19	7338.65	7924.51	8529.27
المجموع	6060.80	6606.40	7 634.43	8526.58	9237.87	9943.92

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information. Bulletin d'information statistique de la PME : sur le site : http://www.mdipi.gov.dz consulté le 05/08/2019

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المضافة التي حققتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إجمالا في ارتفاع مستمر، حيث تضاعفت في ظل برنامج توطيد النمو 2005-2009، والبرنامج التكميلي للنمو 2010-2014 التي تم من خلالها تخصيص غلاف مالي لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما انعكس إيجابا على مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة.

كما يبين لنا الجدول أعلاه سيطرة القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة، بالمقابل تراجعت مساهمة مؤسسات القطاع العام، وهذا يعود الى عدم قدرته على مسايرة متطلبات وشروط اقتصاد السوق، بالإضافة الى انسحاب الدولة شيئا فشيئا من النشاط الاقتصادي، وترك المجال للخواص للاستثمار، وهذا ما يعكس التوجه العام نحو اقتصاد السوق القائم على خوصصة المؤسسات العمومية وفتح المجال أمام القطاع الخاص ليلعب دورا محوريا في الاقتصاد الوطني.

الشكل رقم 01: تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة للفترة :2012 -2016

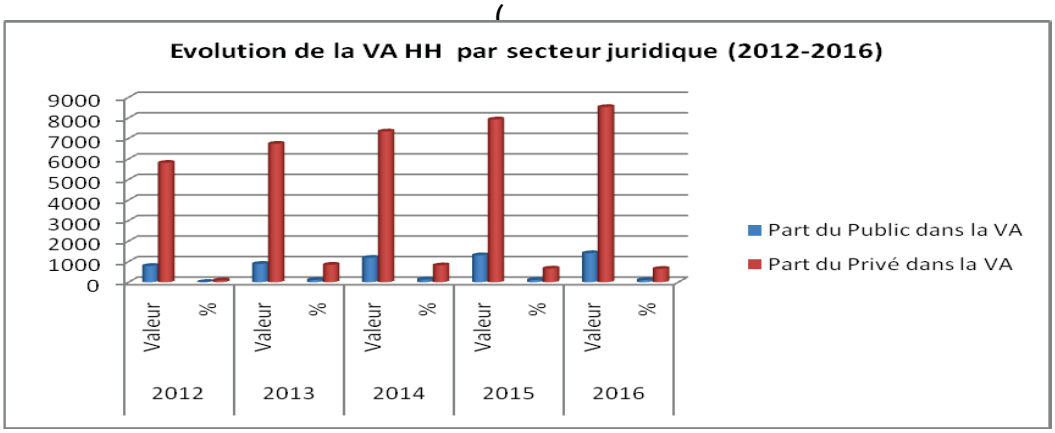

Source: Ministère de l'Industrie et des Mines, (mai 2018), Bulletin d'information Statistique de la PME, Données de l'année 2017, N°32 p 31

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام:

يتمثل الناتج الداخلي الخام في كل ما تم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الاقتصادية النهائية خلال فترة محددة، ويتولد الناتج الداخلي الخام من مساهمة أربعة قطاعات اقتصادية في البلاد وهي: قطاع المؤسسات المالية، قطاع المؤسسات الاقتصادية، مؤسسات الجماعات المحلية، مساهمة قطاع العائلات، ويمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تدخل ضمن نشاطات هذا الأخير بنسبة كبيرة والجدول التالي يوضح تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات:

الجدول رقم 08: تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة(2001-2016) **الوحدة: مليار د ج**

المؤسسة	القطاع العام		القطاع الخاص		مجموع الناتج الداخلي الخام	
السنة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة		
2001	481،5	23.60	1560،2	76.40	2041،7	100
2002	505	23.13	1679،1	76.87	2184،1	100
2003	550،6	22،9	1884،2	77،4	2434،8	100
2004	598،9	21،8	2146،7	78،2	2745،4	100
2005	651	21،59	2364،5	78،41	3015،5	100
2006	704،05	20،44	2740،6	79،46	3444،11	100
2007	749،86	19،2	3153،7	80،8	3903،63	100
2008	760،92	17،55	3574،07	82،45	4334،99	100
2009	816،80	16،41	02،4162	83،59	4978.82	100
2010	827،53	15،02	4681.68	84،98	5509.21	100
2011	923،34	15.02	5.137.46	84،77	6060.80	100
2012	793،38	12.01	5813،02	87.99	6606،4	100
2013	893،24	11،7	6741،19	88،3	7634.43	100
2014	723،7	8.95	7368،79	91،05	8092،49	100
2015	515	5.85	8143،96	94.05	8658،96	100

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information. Bulletin d'information statistique de la PME : sur le site : http://www.mdipi.gov.dz consulté le 05/08/2019

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، حيث انتقلت من 7،2041 مليار دج سنة 2001 الى 96،8658 مليار دج سنة 2015، وهذا ما يبين أن القطاع الخاص يحقق مردودية أكثر من القطاع العام وهذا راجع إلى تعداد هذه الصناعات الذي يميل بنسبة أكبر للقطاع الخاص في ظل تراجع المؤسسات العمومية وفشلها في تحقيق الاستمرارية والديمومة، بالإضافة إلى اتجاه الجزائر نحو المزيد من الانفتاح والتحرر الاقتصادي وتطبيق ميكانزمات اقتصاد السوق وفتح باب الاستثمار أمام الخواص.

ثالثا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل:

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أكبر القطاعات المستقطبة لليد العاملة ومن أكبر المساهمين في خلق فرص الشغل، حيث قامت الحكومة بجملة من الإجراءات تصب في مجملها لمصلحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد أعطت نتائج مرضية من ناحية خلق فرص عمل جديدة. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 09: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال الفترة (2005-2018)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
العدد	838.504	1.252647	1.355.399	1.540.209	1.756.964	1.625.686	1.724.197
معدل النمو	-	% 8,19	% 8,20	% 13,63	% 14,07	7,47-%	6,06%
السنوات	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**
العدد	1.848.117	2.001.892	2.157.232	2.371.020	2 540 698.	2 655 470	2 690 246

معدل النمو	% 7,19	% 8,32	% 7,76	% 9,91	% 4,93	4.52%	%3.5

Source Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information. Bulletin d'information statistique de la PME : sur le site : http://www.mdipi.gov.dz consulté le 05/08/2019

يتضح من خلال الجدول أعلاه المساهمة المعتبرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل حيث انتقلت من 838.504 عامل في سنة 2004 الى 2 690 246 عامل في نهاية السداسي الأول من سنة 2018 وتعود هذه الزيادة الى جهود الدولة من اجل النهوض بهذا القطاع، مع العلم أن القطاع الخاص استحوذ على أغلب مناصب الشغل المحدثة بفعل التسهيلات والتحفيزات التي منحتها له الدولة ضمن قوانين الاستثمار والقوانين الضريبية وغيرها، الإضافة إلى التسهيلات التي منحها الصندوق الوطني للأجراء فيما يخص الضمان الاجتماعي، أما عدد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية فهي في تناقص مستمر من سنة لأخرى وذلك نتيجة الإجراءات التي فرضتها الخوصصة .

رابعا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات:

تمثل المحروقات أكبر نسبة من الصادرات الجزائرية، أما الصادرات خارج المحروقات فنسبتها ضعيفة جدا، وبغرض التقليل من التبعية للمحروقات قامت السلطات العمومية بتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن النتائج لم تكن في المستوى المأمول، والنتائج نوضحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 10: تطور الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2005-2016 **الوحدة: مليون دولار**

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات خارج المحروقات	1099	1158	1332	1937	1066	1526
النسبة من إجمالي الصادرات	%1,97	%2,17	%2,21	%2,44	%2,36	%2,69
السنوات	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
الصادرات خارج المحروقات	2062	2062	2165	2582	2063	1780
النسبة من إجمالي الصادرات	%2,8	%2,87	%3,1	%4,11	%5,46	6.16%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع:

http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدرتها على زيادة الصادرات وتوفير العملات الصعبة والمساهمة في تخفيف عجز ميزان المدفوعات، لكن من خلال الجدول أعلاه، يتضح أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدودة في الصادرات خارج المحروقات رغم الجهود المبذولة لترقية صادرات القطاع الخاص ، فهي في تزايد مستمر لكنها لا تزال ضعيفة وقليلة التنوع ، مقارنة بالصادرات الإجمالية التي تغلب عليها صادرات المحروقات، مما يجعل منتجاتها غير تنافسية و غير قادرة على اقتحام الأسواق الدولية، وهذا ما يستوجب بذل الكثير من الجهود للحاق دول العالم ، حيث تمثل في المتوسط ما نسبته 2,93%من إجمالي الصادرات للفترة 2005- 2015.

اذن تبقى الصادرات غير النفطية وخاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هامشية رغم تطورها في قطاعي البناء والأشغال العمومية والخدمات، فهي بعيدة جدا عن إمكانيات القطاع وقدراته على جلب العملة الصعبة للاقتصاد الوطني وبالتالي المساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية.

وتتمثل أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساسا من مجموعة المنتجات النصف مصنعة ثم مجموعة السلع ثم مجموعة المواد الخام، وأخيرا السلع الاستهلاكية غير الغذائية وسلع التجهيزات الصناعية.

IV.مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني :

يعتبر قطاع الصناعات الغذائية قطاعا حيويا حيث يحتل مكانة مهمة في اقتصاديات معظم دول العالم فهي توفر فرص عمل لشريحة واسعة من الأفراد وتقلل من حدة البطالة، كما تساهم في تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

IV.1.أنواع الصناعات الغذائية في الجزائر :

تنقسم الصناعات الغذائية الى ثلاثة أقسام هي (ساعو، 2017-2018 ، ص:185):

-النوع الأول: الصناعات الغذائية الواسعة الارتباط بالتموين الخارجي ولا تحتاج الى المواد الزراعية المحلية ونخص بالذكر صناعة الزيوت، وصناعة السكر وهناك صناعة أخرى تنتمي الى هدا النوع هي انتاج علف الأبقار،

-النوع الثاني: يضم صناعة السميد، الدقيق والعجائن والحليب، انطلاقا من المواد الزراعية المحلية (القمح الصلب واللين، حليب الأبقار) لكن بمقادير ضئيلة لا تغطي الا نسبة صغيرة من الاحتياجات الداخلية والتغطية تتم بطبيعة الحال عن طريق الاستيراد.

-النوع الثالث: تتمثل هده الصناعات في الصناعات المحلية (عصير الفواكه والخضر) التي تحول المواد الزراعية المحلية، الا أن هذا النوع من الصناعات تشكو من نقص التموين بالمواد الزراعية الأولية له.

والجدول التالي يمثل أهم النشاطات المكونة للصناعات الغذائية حسب المشرع الجزائري:

الجدول رقم 11: حصيلة النشاطات المكونة لفروع الصناعات الغذائية

الفروع	الحليب ومشتقاته	المشروبات	المصبرات	فرع المطاحن	المواد الغذائية	السكريات	الزيوت والدهون
النشاطات	-الجبن -الياغورت -مواد حليبية	-شراب الليمون -شراب غازي -الصودا -شراب غير كحولي -مياه معدنية -مشروبات أخرى	-الطماطم -الهريسة -السمك -الخضر -الزيوت -الزيتون -المصبرات	-الدقيق -الطحين -القهوة	-العجائن الغذائية -عطور غذائية -خضر وفواكه -التمر	-الشكولاطة -السكريات -حلويات -حلويات جافة -بسكويت	-الزيوت -زيت زيتون -لب الزيتون -الخل

المصدر: ساعو باية، مرجع سبق ذكره، ص 186.

من خلال الجدول يتضح لنا مدى تشعب وتنوع الصناعات الغذائية في الجزائر، رغم أن أهم ملاحظة يمكن الخروج بها هي غياب "فرع صناعة اللحوم"، رغم ما تتوفر عليه الجزائر من ثروة حيوانية معتبرة والتي يتم استغلالها بطرق تقليدية، وهو ما يحتم الاهتمام بهذا الفرع عن طريق إنشاء مذابح عصرية، ووحدات صناعية تتكفل بمعالجة الإنتاج وتوضيبه بطرق عملية تسويقيا وسليمة صحيا. وتنشط أغلب المؤسسات المنتمية لقطاع الصناعة الغذائية في عمليات التحويل للمنتجات الزراعية وفي عمليات التعبئة والتغليف، حيث تمثل منتجات هذا القطاع 44% من نفقات الخواص الرسمية للعائلات، وحوالي 28% من الواردات ترتكز على خمسة منتجات تمثل 80% وهي الحبوب، السكر والزيوت بالإضافة الى أغذية الحيوانات.

IV .2 . تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية:

شهد عدد م ص م التي تنشط في فرع الصناعات الغذائية تطورا ملحوظا خاصة تلك التابعة للقطاع الخاص، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 12: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في فرع الصناعات الغذائية(2010-2016)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصناعات الغذائية	18394	19758	20198	21624	23075	24746	26635
نسبتها من اجمالي م ص م	3	2،9	2،9	3،5	2،7	2،6	2،8

Source http://www.ons.dz consulté le 05/08/2019

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية عرف ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2010حيث كانت تقدر ب 18394مؤسسة وتزايد تعدادها ليصل سنة 2016 إلى 26635 مؤسسة. إلاّ أن نسبتها من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبقى ضعيفة، لكن مع مباشرة الجزائر لسياسات دعم المؤسسات الصغيرة مع ظهور مؤسسات مختصة بدأ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية بعرف نموا.

3.IV.مساهمة المؤسسات الصغيرة متوسطة فرع الصناعة الغذائية في القيمة المضافة

عرف فرع الصناعة الغذائية تطورا ملحوظا من حيث مساهمته في القيمة المضافة، حيث انتقل من 197،53 مليار دج سنة 2010، الى 353،71 مليار دج سنة 2015، لكن المساهمة الفعلية كانت للقطاع الخاص، أما القطاع العام فقد سجل نسب ضعيفة رغم الإصلاحات التي اعتمدتها الدولة، يمكن توضيح مساهمة الصناعة الغذائية في القيمة المضافة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 13: مساهمة الصناعة الغذائية في خلق القيمة المضافة(2010-2015)

الوحدة: مليار دج

السنوات		2010	2011	2012	2013	2014	2015
القطاع الخاص	القيمة	169،95	199،79	232،2	249،17	288،98	307،36
	%	86،03	86،17	87،25	87،28	87،39	86،89
القطاع العام	القيمة	58،27	32.06	33،93	36،3	41،71	46،35
	%	13،96	13،83	12،75	12،72	12،61	13،11
المجموع	القيمة	197،53	231،85	266،13	285،48	330،69	353،71
	%	100	100	100	100	100	100
اجمالي القيمة المضافة		4676،96	5137،46	5813،02	6741،19	7338،65	7924،51
%		4،22	4،51	4،58	4،23	4،50	4،46

SOURCE: Bulletin d'information statistique de la PME, N^0 30, ministère de l'industrie et des mines, 2017, P :43

يتضح من الجدول أن مساهمة الصناعات الغذائية في تكويف القيمة المضافة على المستوى الوطني بلغت أكثر من 350مليار دينار جزائري سنة 2015 بعدما كانت 197،53مليار دينار جزائري سنة 2010، ويعتبر القطاع الخاص المساهم الفعال ليذا الفرع، ومن خلال الجدول يتضح أن القيمة المضافة للقطاع الخاص في زيادة مستمرة فبعدما كانت قيمتيا 169،95مليار دينار جزائري سنة 2010 وصلت إلى 307،36مليار دينار جزائري سنة 2015، كما نلاحظ النسبة المتواضعة للقطاع العام فرع الصناعة الغذائية في القيمة المضافة حيث لم تتعدى في المتوسط 12 %، أما القطاع الخاص فقد تجاوزت نسبة مساهمته 86 %، إلا ان معدل مساهمة فرع الصناعات الغذائية في إجمالي القيمة المضافة تبقى ضعيفة جدا حيث لم تتجاوز نسبتها في المتوسط 4 %.

4.IV.تطور التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعة الغذائية :

إن تحليل تطور عملية التوظيف في قطاع الصناعة الغذائية يمكننا من معرفة مدى مساهمة هذا القطاع في امتصاص البطالة، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 14: مساهمة الصناعات الغذائية في التشغيل للفترة (2000- 2015)

السنة	2000	2005	2010	2015
عدد العمال(ألف)	46820	88965	142000	144230

المصدر: بكريتي نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص 138.

عرف عدد العمال في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في الصناعات الغذائية (القطاع الخاص) تطورا متزايد خلال الفترة (2000-2015) نتيجة جملة الإصلاحات والتغييرات الهيكلة اضافة الى نظام خوصصة المؤسسات العمومية التي توفر أكثر من % 86,31من مناصب الشغل أمام تراجع دور مؤسسات القطاع العام ,التي انتقلت مساهمتها من 19169منصب شغل في سنة 2010 إلى 19486سنة 2011 وإلى19854 منصب شغل سنة 2012، وهو يمثل حوالي 13،69 % من إجمالي مناصب الشغل التي وفرها الفرع في هذه السنة.

5.3. مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعة الغذائية في الصادرات:

تعتبر الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ضئيلة جدا إذ تمثل ما نسبته 6.87%من القيمة الاجمالية للصادرات أي ما يعادل 2.83 مليار دولار،

الجدول رقم 15: مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعة الغذائية في الصادرات (2010-2018)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القيمة	315	355	315	402	323	235	327	349	373
اجمالي الصادرات	57053	73489	71866	64974	62886	34668	30026	35191	41168
النسبة	**0،55**	**0،48**	**0،43**	**0،61**	**0،51**	**0،67**	**1،08**	**0،99**	**0،90**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (2018) على الموقع: http://www.andi.dz

يظهر الجدول أن صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الصناعات الغذائية عرفت تذبذبا من سنة الى أخرى ودلك لضعف خبرة المؤسسات في مجال التصدير وقلة امكانياتها، حيث بلغت سنة 2018 حوالي 373مليون دولار أي ما نسبته 0،90 % من إجمالي الصادرات وهي نسبة جد ضعيفة مما يجعل قدرة الدولة على إتاحة الغذاء مرهونة بالأسواق الخارجية.

ويتمثل أهم منتج تصدره الجزائر في السكر لما تزخر به الدولة من إمكانيات مناخية واستثمارية لهذا المحصول الغذائي، إضافة إلى التمر الذي يأتي في المرتبة الثانية.

الجدول رقم16 : صادرات الجزائر من المنتجات الغذائية لسنتي (2016-2017)

السنة	10 أشهر الأولى لسنة 2010		10 أشهر الأولى لسنة 2017	
المنتوج	القيمة (مليون دولار)	%	القيمة (مليون دولار)	%
سكر القصب والشمندر	171،97	11،91	204،95	13،73
التمور	28،06	1،94	37،75	2،53

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2018 على الموقع:http://www.andi.dz

من خلال ما سبق يمكن القول أن رغم الجهود المبذولة لإعطاء الأولوية في تنويع الاقتصاد الوطني للمنتوج المحلي وتقديم التسهيلات والإعانات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، للوصول بها إلى مستو يمكنها من المنافسة الدولية، وذلك من خلال برامج التأهيل المستحدثة، الا أن مساهمتها تبقى ضعيفة جدا في الصادرات.

V.الصعوبات التي تواجه تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

عانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدة عوائق تعرقل تطورها ومساهمتها بشكل فعال، وهي معطيات خارج المؤسسة كالجانب التمويلي والجانب التكنولوجي، إضافة إلى صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية :(بن عبد العزيز .بن عبد العزيز، 2017، ص ص: 8-9)

-صعوبة الحصول على التمويل:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في الحصول على الموارد المالية نتيجة تصادم إجراءات الدعم المالي وتشجيع وتحفيز الاستثمارات بالواقع الذي يتسم بالتعقيدات التالية :

-غياب ونقص كبير في التمويل طويل الأجل؛

-غياب الشفافية في تسيير عملية منح القروض؛

-محدودبة صلاحيات الوكالات البنكية في عمليات الائتمان، بسبب عدم الاستقلالية النسبية وغياب البنوك الخاصة التي تشجع على التنافس، إضافة إلى ارتفاع معدلات الفائدة مما يلغي عنصر التحفيز في هذه القروض؛

-مركزية منح القروض، إذ نلاحظ تمركز أغلبية المعاملات في الجزائر العاصمة؛

-مشكلة نقص المعلومات:

يتمثل هذا المشكل في نقص المعلومات عن أسواق الموارد والسلع ومستلزمات الإنتاج، وكذلك نقص في المعلومات لدى أصحاب المشروعات أو مديريها حيال الكثير من القوانين والقرارات الحكومية، كقوانين تسجيل المشروعات، التحفيزات الجبائية، التأمينات الاجتماعية قوانين العمل وغيرها.

-صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية:

يتميز المحيط الإداري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ببعض العوائق. على الرغم من إصدار القوانين الخاصة بتشجيع الاستثمار وحمايته والسعي لتعديلها بما يتلاءم مع رغبات المستثمرين، وتقديم المزايا والتسهيلات، وإنشاء الإطار المؤسسي، إلا أن ذلك لم يواكبه تحسين أداء الإدارة الجزائرية، وما بنقص حالبا هو تجسيد هذه القوانين لكي تساهم فعليا في تطوير ذلك النوع من المؤسسات (المشاريع الاستثمارية)، فالإشكال يبقى قائما في الجانب البشري على مستوى مراكز ومواقع التنفيذ، نتيجة التركيبة المعقدة والذهنية الجامدة التي لا تتماشى مع التطورات والمستجدات الحاصلة.

فتعتبر الإدارة هي الصورة المعبرة عن مدى تقدم الدول أو تخلفها، فالتقدم الذي بلغته المجتمعات الغربية برجع في جانب مهم منه إلى قوة إدارتها ذات الأسس العلمية والموضوعية، كما أن الانتكاسة التي صاحبت أغلب خطط التنمية، في بعض الدول النامية منها العربية مردها سوء التسيير الناتج عن ضعف إدارتها وبيروقراطيتها الجامدة.

-صعوبة الحصول على التكنولوجيا:

شأنها في ذلك شأن المورد البشري وذلك لقلة مواردها المالية من جهة وضعف تأهيل مستخدميها من جهة أخرى. وهو ما لا يجعل حصولها على التكنولوجيا أمرا صعب المنال، حتى أن ما يتوافر لديها من معارف تقنية معرض للتجاوز بفعل الابتكارات والاختراعات الجديدة.

-غياب سياسة تكوين اليد العاملة :تتمثل غياب سياسة تكوين المسيرين العاملين في المؤسسات الخاصة في نقص مراكز التكوين والتأهيل المتخصصة، وفي تكوين العمال والمسيرين، وهذا ما يشكل عائقا كبيرا أمام تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وهذا ينعكس سلبا على إنتاجية هذه المؤسسات. إضافة إلى نشوء مشاكل تسويقية، ناتجة عن نقص الكفاءة والقدرات التسويقية جراء نقص الخبرات والمؤهلات لدى العاملين.

VI.الخاتمة

يحتل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية دورا هاما في الاقتصاد الوطني، سواء من حيث المؤشرات والأرقام الخاصة بخلق القيمة المضافة أو التشغيل أو التصدير، غير أن هذه المساهمة تبقى ضعيفة وهامشية وبعيدة عن الأهداف المسطرة، بسبب المشاكل التي تقف عائقا أمام تطويرها وترقيتها كالمشاكل التمويلية ,التموينية، المشاكل التنظيمية والإدارية، مشاكل الإنتاج وكذا الصعوبات العقارية والجمركية...الخ ,حيث يعتبر مشكل التمويل أحد أهم العوامل المعقدة والشائكة في حياة هذه المؤسسات.

النتائج

- هيمنة القطاع الخاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فغالبيها عبارة عن مؤسسات صغيرة جدا وتتركز أغلبها في قطاع الخدمات والصناعات التقليدية؛

-للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور بارز في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لكن الاستفادة منها في الجزائر لا يزال محدود للغاية نظرا لما يعانيه هذا القطاع من مشاكل وعراقيل؛

- تتركز نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات غير المنتجة للقيمة المضافة، والتي تعتمد على تكنولوجيا بسيطة وعلى كثافة عمل مرتفعة، ويعتبر قطاع البناء والأشغال العمومية، التجارة، النقل والاتصال، أهم القطاعات التي تنشط فيها هذه المؤسسات،

-تلعب الصناعة الغذائية دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية الوطنية من خلال المساهمة في زيادة التصدير وكذا خلق القيمة المضافة، بالإضافة إلى توفير فرص العمل؛

-ساهم أداء قطاع الصناعات الغذائية ايجابيا في الاقتصاد الوطني من حيث دعم مستويات التشغيل، القيمة المضافة، وغيرها من المؤشرات الاقتصادية.

- تساهم مؤسسات الصناعات الغذائية في ترقية التجارة الخارجية من حيث تقليص قيمة الفجوة الغذائية، ولو كان ذلك بنسبة ضئيلة وغير كافية للتحرر من التبعية الغذائية للخارج؛

- تعاني مؤسسات الصناعات الغذائية الجزائرية في مشكلة التبعية للأسواق الخارجية التي تقوم بتموينها بالمواد الأساسية والضرورية في اتمام العملية التصنيعية للمواد الغذائية الجاهزة على غرار الحليب ومشتقاته، والفرينة والمعجنات، السكر .... الخ من السلع الضرورية وذات الاستهلاك الواسع خاصة؛

-تبقى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في الصناعات الغذائية غير قادرة على الإستجابة لتطلعات المستهلك وتغطية احتياجاته الغذائية المتنامية سواء من الناحية الكمية أو النوعية والسعرية، وهم ما يجعل دورها محدودا في تحقيق الأمن الغذائي؛

التوصيات

- زيادة الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تسطير استراتيجية واضحة للنهوض وترقية هذا القطاع؛

-ضرورة إعادة النظر في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو القطاع الصناعي ودفعها إلى مشاريع أكثر تنوعا وإنتاجية، وعدم التركيز على القطاع التجاري والنقل وقطاع البناء والأشغال العمومية؛

-- لابد من العمل على تسهيل إجراءات التصدير لكافة مؤسسات الصناعات الغذائية الناجحة والتي تحقق مستويات معتبرة من الإنتاج؛

-تشجيع استثمار القطاع الخاص في فرع الصناعات الغذائية وتسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-النظر إلى تجارب دول رائدة في مجال قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرع الصناعات الغذائية ومحاولة إسقاط الجانب الايجابي لها وتكييفه بما يتناسب مع الطابع الاقتصادي للجزائر؛

-- يجب مواصلة دعم الصناعات الغذائية نظرا لكونها أهم قطاع يمكن التعويل عليه في تنمية الاقتصاد والتجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات.

- الإحالات والمراجع :

➢ **المداخلات في المؤتمرات.**

-بوزيدة حميد، زين عبد المالك. (السداسي الثاني 2017). تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتعزيز الصناعة في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة الى الملتقى الاقتصادي الدولي الرابع حول التأهيل الصناعي وتحديات انماء الاقتصاديات العربية-حالة الجزائر-23-24 نوفمبر 2015، كتاب الملتقى الاقتصادي الدولي الرابع حول التأهيل الصناعي وتحديات انماء الاقتصاديات العربية-حالة الجزائر-23-24 نوفمبر 2015جامعة امحمد بوقرة-بومرداس-

- بن عبد العزيز سفيان، بن عبد العزيز سمير. (16-17 ديسمبر 2017). مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر وعوائق نشاطها، ورقة بحثية مقدمة الى الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي-.

-بوسالم أبوبكر، عيسات فطيمة الزهرة. مرباح طه ياسين (16-17 ديسمبر 2017). ، تشخيص العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة الى الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي-.

-مصنوعة أحمد. (23-24 نوفمبر, 2014). الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر الواقع والمأمول. مداخلة في الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية. جامعة شلف، الجزائر.

➢ **قوانين**

-القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18الصادر في 12-12-2001، الجريدة الرسمية، العدد 77 المؤرخة في 15-12-2001

- القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 02-17 الصادر في، 2017/01/10، الجريدة الرسمية، العدد 02 المؤرخة في 11-01-2017

➢ **الرسائل الجامعية**

-ساعو باية. (2017-2018). الصناعات التحويلية في الجزائر وأفاق ترقيتها. أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3.

-بكريتي نصيرة. (2017-2018). دراسة أثر الحوكمة على فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر. أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص مالية المؤسسة. جامعة مستغانم، الجزائر.